تأثير التماسك الداخلي على أداء النظام السياسي في إقليم كوردستان – العراق

حكمت نزار ادريس
قسم النظم السياسية والسياسة العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة دهوك، أقليم كوردستان/ العراق
hikmatnazar70@gmail.com

أ.م.د. سالم جاسم حاجي
salim.haji@uod.ac
قسم النظم السياسية والسياسة العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة دهوك، أقليم كوردستان/ العراق

الكلمات المفتاحية: التماسك الداخلي– الاداء– النظام السياسي– اقليم كوردستان، العراق

كيفية اقتباس البحث

ادريس ، حكمت نزار ، سالم جاسم حاجي ، تأثير التماسك الداخلي على أداء النظام السياسي في إقليم كوردستان – العراق،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، آيار ٢٠٢٦، المجلد:١٦ العدد:٥ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Impact of Internal Cohesion on the Performance of the Political System in the Kurdistan Region - Iraq

Hikmat Nazar Edrees.
University of Duhok, College of political Science.
hikmatnazar70@gmail.com
Ph.D. Salim Jasim Haji.
University of Duhok, College of Political Science.
salim.haji@uod.ac

Keywords : Internal cohesion - Performance - Political system - Kurdistan Region ، iraq

How To Cite This Article
Edrees ، Hikmat Nazar ، Salim Jasim Haji ،The Impact of Internal Cohesion on the Performance of the Political System in the Kurdistan Region – Iraq ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, May 2026,Volume:16,Issue 5.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

The performance of the political system receives considerable attention at various levels due to its implications for internal cohesion, particularly in divided and heterogeneous societies undergoing political, ideological, and social transitions. These societies often suffer from the legacy of previous political systems that weakened national unity and social integration, undermined political stability, and impacted the ruling elites' vision for delivering services to citizens. The limitations imposed by the implementation process, resulting from the interaction between the internal and external environments, further contribute to this. The existence and effectiveness of the political system are demonstrated through public satisfaction, acceptance, and legitimacy, which are

contingent upon the adoption of policies and the delivery of the best possible performance among several available options for addressing societal problems. This study focuses on the relationship between the level of internal political and social cohesion and the performance of the political system in the Kurdistan Region. It is based on the premise that increased internal cohesion leads to improved efficiency and the political system's capacity for stability and crisis management. The study employs a descriptive-analytical approach to analyses factors influencing internal cohesion, such as partisan divisions, the relationship with the federal government, and economic conditions. The study's significance lies in demonstrating the role of internal cohesion as a key factor in stabilizing the political system in the Kurdistan Region and improving its performance amidst the divisions and challenges it faces. Ultimately, the study concluded that weak internal cohesion, resulting from the dominance of political parties and multiple loyalties, coupled with economic crises and unequal wealth distribution, has led to a decline in the performance of regional institutions and a weakening of trust between citizens and the authorities. Conversely, the study revealed that political participation, social justice, political stability, transparency and supremacy of the rule of law are essential elements for strengthening internal cohesion and improving the performance of the political system. This makes consolidating national unity and institutional cooperation a prerequisite for the region's stability and its political future.

الملخص:

يحضى موضوع اداء النظام السياسي باهتمام كبير على مختلف المستويات لما له من انعكاسات على التماسك الداخلي خاصة في المجتمعات ذات التعددية القومية، الدينية والسياسية الغير المتجانسة والتي تمر بمرحلة انتقالية على المستوى السياسي والايدولوجي والمجتمعي، وتعاني من ترسبات الانظمة السياسية السابقة التي اضعفت تماسكه الوطني واندماجه المجتمعي، وزعزعت استقراره السياسي وما تنجزه النخب الحاكمة وتصورها لكيفية تحقيق الخدمات للمواطنين، والقيود التي تفرضها عملية التنفيذ نتيجة التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية، ووجود النظام السياسي وفاعليته يظهر عن طريق الرضا والقبول والشرعية تبعا لاتخاذ السياسات وتقديم الاداء الافضل من بين عدة خيارات مطروحة لحل ومعالجة المشاكل في المجتمع. وتركز هذه الدراسة على العلاقة بين مستوى التماسك الداخلي السياسي والاجتماعي واداء النظام السياسي في افليم كوردستان، منطلقا من فرضية مفادها ان زيادة التماسك الداخلي تؤدي الى تحسين كفاءة النظام السياسي وقدرته على الاستقرار ومواجهة الازمات، وتعتمد الدراسة على

المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العوامل المؤثرة في التماسك الداخلي مثل الانقسامات الحزبية، والعلاقة مع الحكومة الاتحادية، والاوضاع الاقتصادية. فيما تتمثل اهمية الدراسة في بيان دور التماسك الداخلي كعامل رئيسي في استقرار النظام السياسي في اقليم كوردستان وتحسين ادائه وسط الانقسامات والتحديات التي يواجهها. واخيرا توصلت الدراسة الى ان ضعف التماسك الداخلي الناتج عن هيمنة الاحزاب وتعدد الولاءات، فضلا عن الازمات الاقتصادية وتفاوت توزيع الثروات، ادى الى تراجع اداء مؤسسات الاقليم وضعف الثقة بين المواطن والسلطة، وفي المقابل تبين ان المشاركة السياسية، والعدالة الاجتماعية، والاستقرار السياسي، والشفافية، وسيادة احكام القانون، تمثل عناصر اساسية لتعزيز التماسك الداخلي وتحسين اداء النظام السياسي، مما يجعل من ترسيخ الوحدة الوطنية والتعاون المؤسسي شرطا لاستقرار الاقليم ومستقبله السياسي.

المقدمة:

شهدت منطقة الشرق الاوسط منذ عام (٢٠٠٣) تحولات وتغييرات اثرت بشكل كبير على البنية الجيوسياسية في المنطقة برمتها، وبعد قيام الولايات المتحدة الامريكية باحتلال العراق وتغيير النظام السياسي في العراق من نظام شمولي الى نظام ديمقراطي اتحادي برلماني، وقد اعقب ذلك اصدار دستور العراق الدائم لعام (٢٠٠٥) والذي نص في المادة 117 اولا :- "يقر هذا الدستور عند نفاذه، اقليم كوردستان وسلطاته القائمة اقليما اتحاديا"، اي ان العراق يتكون من حكومة اتحادية في بغداد واقليم كوردستان والذي يضم المحافظات اربيل والسليمانية ودهوك، وانطلاقا من هذا الاطار الدستوري، برز في الاقليم نظام سياسي وسلطات محلية تتسم بخصوصية معينة، جعلت من دراسة التماسك الداخلي للمجتمع الكوردستاني موضوعا ذا اهمية خاصة.

وان التماسك الداخلي والوحدة الوطنية في المجتمع الكوردستاني يشير إلى قوة الروابط والعلاقات داخل مجموعة أو مجتمع معين، بحيث يتمتع أعضاؤه بترابط اجتماعي قوي، وتعاون مشترك، والشعور بالانتماء لهذا الوطن. ينعكس التماسك الداخلي في قدرة المجتمع أو المجموعة على العمل معًا لتحقيق أهداف مشتركة، وحل الخلافات بطريقة سلمية، والحفاظ على استقرارها الاجتماعي. يعتبر التماسك الداخلي عنصرًا أساسيًا للحفاظ على استقرار المجتمعات وتعزيز التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور التماسك الداخلي (السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي) وتأثيره على أداء النظام السياسي في إقليم كوردستان العراق. ومن خلال هذا البحث نحاول الاجابة على السؤال الذي يطرح نفسه، كيف تؤثر مستويات التماسك الداخلي على استقرار واداء النظام السياسي وقدرته على التعامل مع التحديات

والازمات التي تواجه اقليم كوردستان والقدرة على التكييف مع الظروف والمستجدات في المستقبل؟

أهمية البحث:

تكتسب الدراسة أهميتها كونها تسلط الضوء على أحد العوامل الحاسمة في استقرار الأنظمة السياسية في المناطق التي تعاني من الانقسامات والتحديات الداخلية، الا وهي التماسك الداخلي في اقليم كوردستان وتاثيره على اداء النظام السياسي.

مشكلة البحث:

يعاني إقليم كوردستان من تحديات سياسية واجتماعية تتعلق بالتقسيمات الحزبية والصراعات الداخلية. والسؤال الأساسي للبحث هو: وكيف يؤثر التماسك الداخلي في قدرة واداء النظام السياسي في اقليم كوردستان على العمل بفعالية؟

فرضية البحث:

هناك علاقة طردية بين التماسك الداخلي واداء النظام السياسي، ينطلق البحث من فرضية مفادها ان كلما زاد مستوى التماسك الداخلي في الإقليم، كان النظام السياسي أكثر قدرة وفعالية على اداء وظائفه والتكيف مع التحديات الداخلية والخارجية.وبالعكس.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل مفهوم التماسك الداخلي ودوره في الأنظمة السياسية. تقييم مستوى التماسك الداخلي في إقليم كوردستان العراق عبر مراحله التاريخية والسياسية، فضلا عن دراسة العوامل المؤثرة على التماسك الداخلي في الإقليم، تحليل تأثير التماسك الداخلي على أداء النظام السياسي في الإقليم، بما في ذلك الاستقرار السياسي، وإدارة الأزمات، ومستوى المشاركة السياسية، ورضا وقبول الافراد في المجتمع على اداء النظام السياسي. اقتراح توصيات لتعزيز التماسك الداخلي وتحسين أداء النظام السياسي في الإقليم.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل الوثائق والمصادر وتحليل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على التماسك الداخلي مثل التدخلات الاقليمية والدولية، التركيز على اهمية بناء مؤسسات قوية ومتعاونة التي تؤثر على التماسك والوثائق الرسمية والتقارير الدولية والمحلية حول الأداء للنظام السياسي في إقليم كوردستان العراق.

هيكلية البحث:

يتم تقسيم هذا البحث بالاضافة الى المقدمة والخاتمة الى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الاول ماهية التماسك الداخلي، بينما يتناول المبحث الثاني ماهية اداء النظام السياسي، في حين يتناول المبحث الثالث تاثير التماسك الداخلي على اداء النظام السياسي في اقليم كوردستان.

المبحث الاول

ماهية التماسك الداخلي

يرمي هذا المبحث الى تعريف التماسك الداخلي بوصفه الرابط الذي يجمع افراد الجماعة ويوحدهم حول منظومة من القيم والمصالح المشتركة، ويعكس استعداد كل فرد لمساعدة الآخرين، كما أنه يشير إلى مدى الترابط والتقارب في الأهداف والسلوكيات والاتجاهات، وعليه يمكن تقسيم هذا المبحث الى مطلبين يتناول الاول التماسك الداخلي في المنظور السياسي، والمطلب الثاني يتناول التماسك الداخلي في المنظور الاجتماعي.

المطلب الاول

التماسك الداخلي في المنظور السياسي

يُعرَّف مفهوم التماسك (Cohesion) في معجم العلوم الاجتماعية بأنّه مأخوذ من الفعل "أمسك" بمعنى شدّ وأحكم ضد "أطلق"، ويُستعمل في دلالته الحقيقية على القوة التي تربط الأجزاء الدقيقة في الجسم الواحد وتُؤلِّف بينها.

ان التماسك السياسي يختلف باختلاف الأنظمة السياسية من حيث مقدار السلطة التي تمنحها لمؤسسات معينة. ففي بعض الأنظمة، قد يوجد برلمانًا قويًا، بينما في أنظمة أخرى قد يكون البرلمان ضعيفًا مع وجود سلطة تنفيذية قوية، كما يمكن أن يخضع نظام ثالث لسيطرة العسكر، وتستمد السلطات التنفيذية قوتها من احتكارها لوسائل القمع والعنف، بالإضافة إلى قدرتها على استغلال الموارد المتاحة لتلبية احتياجات المواطنين (المنوفي، ١٩٨٧، ص ٦٣).

ويرى موريس دوفيرجيه إن تعزيز السلطة التنفيذية يتزايد كلما ضعفت السلطة التشريعية، حيث استفادت بشكل خاص من الزيادة العامة في سلطات الدولة، اذ انتقلت الصلاحيات الجديدة إلى يدها بشكل عام، وليس إلى البرلمان، ففي الولايات المتحدة الامريكية استفاد الرئيس من توسيع الصلاحيات الفيدرالية بشكل أكبر من الكونغرس، وينطبق الأمر نفسه على تطور الإدارات والوكالات العامة في أوروبا، حيث يأتي نمو المصالح الاقتصادية والاجتماعية، والمؤسسات الوطنية، والتخطيط، وجهاز الدولة بشكل عام، في مجالات ونشاطات تقع تحت سلطة الوزراء

بدلاً من المجالس النيابية، والتي تعد ضرورية لاتخاذ القرارات، أسهل بالنسبة للوزراء مقارنة بالنواب، الذين لا يزالون ملتزمين بمناهجهم التقليدية (دوفيرجيه، ١٩٩٢، ص ٤٨-٤٩).

ويعد مبدا الفصل بين السلطات اساسا للتماسك في الانظمة الليبرالية الحديثة، ففي النظام الامريكي يكون كل من الرئيس وأعضاء الكونغرس مسؤولين بشكل مباشر أمام الناخبين، بينما يُعد الكونغرس، من الناحية النظرية، الجهة المسؤولة عن صياغة السياسة العامة، فإن الرئيس وإدارته يتوليان تنفيذ هذه السياسة. ومع ذلك، فإن النظرية المؤسساتية للسياسة العامة تكون أقل وضوحًا في النظم السياسية الأخرى، خصوصا في النظم البرلمانية، حيث لا يُطبق مبدأ فصل السلطات. ففي هذه الأنظمة تكون العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية متداخلة ومتعاونة، وغالبًا ما يكون رئيس الوزراء والوزراء أعضاء في السلطة التشريعية، مما يتيح لهم المشاركة في صنع وتنفيذ السياسة العامة من الجانبين النظري والعملي. لذا، يُعتبر صنع وتنفيذ السياسة العامة جزءًا أساسيًا من اختصاص السلطة التنفيذية، وفي ظل الأنظمة الحاكمة التسلطية غالبًا ما تتركز في يد الديكتاتور الذي قد يحتكر جميع الصلاحيات، وذلك بسبب غياب الدستور الذي ينظم العلاقة بين السلطات المختلفة (خشيم، ٢٠٢١، ص ٤٦-٤٧).

ويهدف القانون الدستوري الى تنظيم كيفية ممارسة السلطات الثلاث لوظائفها، بهدف تحقيق الوحدة والانسجام والتماسك السياسي بينها. ومع ذلك، فإنه لا يتجاهل دور الفرد في المجتمع، بل يهتم بتنظيم كيفية ممارسة الأفراد لحقوقهم وحرياتهم العامة. ويعود ذلك إلى أن الإنسان قد ناضل بشجاعة ضد السلطة من أجل الحصول على هذه الحقوق والحريات. لذا، ليس من المستغرب أن يقوم القانون الدستوري، باعتباره قانوناً للسلطة، بحماية تلك الحريات من أي اعتداء قد تتعرض له من قبل السلطة. ومن هذا المنطلق، يتدخل القانون الدستوري ايضا لإقامة توازن بين السلطة والحرية، مما يساعد على تجنب الصراع بينهما (البحري، ٢٠٢٠، ص ١).

وتستند الأنظمة السياسية الغربية الحرة إلى مبدأ الفصل بين السلطات كركيزة أساسية للسياسة الليبرالية. وقد تم تضمين هذا المبدأ في الدساتير التي تتبنى هذا النظام، كوسيلة لمواجهة السلطة المطلقة للحكام، ويظهر ذلك بوضوح في إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي صدر خلال الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، حيث نصت المادة السادسة عشر على أن أي مجتمع يفتقر إلى ضمانات للحقوق ويفتقد إلى فصل واضح بين السلطات لا يمكن أن يكون له دستور، وهذا يعني أن وجود الدستور مرتبط ارتباطًا وثيقًا بمبدأ الفصل بين السلطات، إذ أن الدستور يهدف إلى تقييد السلطة السياسية، ويعتبر الفصل بين السلطات الوسيلة لتحقيق هذا الهدف (ابو الشعير، ١٩٨٧، ص ١٦٣).

وهناك شروط اساسية من اجل الاستقرار السياسي وهو الاندماج أو التجانس القومي، ويشير إلى الانسجام والتماسك السياسي المرتبط بالقيم، حيث يتم الانتقال من الولاء الضيق إلى الولاء القومي الأوسع، ويتطلب ذلك أيضًا إنشاء مؤسسات سياسية تتناسب مع التغيرات الاجتماعية وتتكيف معها، ومن الضروري أن يتمتع الأداء الحكومي بخصائص معينة تمنحه الشرعية والقوة المقبولتين من قبل أفراد المجتمع، مثل القدرة على إصدار قوانين وتعهدات إيجابية، وتقليل مستويات العنف، بالإضافة إلى قدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها وتطبيق قوانينها (بو عافية، ٢٠١٦، ص ٣٢٣). اذ ان الاستقرار السياسي في المجتمع يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية من جهة، ودرجة المأسسة من جهة أخرى، فالمأسسة السياسية تعني بناء سلطة سياسية قومية تضمن المساواة بين المواطنين وتؤسس نظامًا قانونيًا قائمًا على احترام الحقوق العامة، بالإضافة إلى توزيع المهام وفقًا للكفاءة والقدرة على الإنجاز، كما تتطلب المأسسة تنمية هياكل متخصصة وتعزيز مشاركة الجماعات الاجتماعية في الحياة السياسية العامة، لذا فإن الحفاظ على الاستقرار السياسي يتطلب توازنًا بين درجة المشاركة السياسية ودرجة المأسسة السياسية (الخزرجي، ٢٠٠٤، ص ١٨٤).

وفي السياق ذاته إن أحد الفروق الأساسية بين المجتمعات المتقدمة سياسيًا والمجتمعات المتخلفة سياسيًا هو أن الأولى تُدار بواسطة مؤسسات مستقرة وقادرة على مستوى ملحوظ من القيمة والاستقرار، بينما الثانية التي ليست لها الشرعية تُدار بواسطة الأفراد (المنوفي، ١٩٨٥، ص ١٧). ان إضفاء الطابع المؤسسي هو عملية تمنح التنظيمات والإجراءات قيمة وثباتًا، ويتم تحديد مستوى إضفاء الطابع المؤسسي في أي نظام من الانظمة السياسية من خلال تماسك تنظيماته وإجراءاته، واستقلاليتها، وتعقيدها، وقدرتها على التكيف، كما يُقاس مستوى الطابع المؤسسي لأي تنظيم أو إجراء في المؤسسات الخاصة مثل الاحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح بالمقابل للمؤسسات العامة (هنتنجتون، ٢٠١٧، ص ٣٨).

يركز فرانسيس فوكوياما في كتابه بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، على التمييز بين فعالية الدولة، التي تشير إلى الوظائف والأهداف المتنوعة التي تقوم بها الحكومات، وبين قوة وسلطة الدولة، التي تعكس قدرة الدولة على التخطيط والتنفيذ لسياساتها وفرض القوانين بشكل عادل وشفاف. بمعنى ان عدم التماسك بين المؤسسات قد تؤدي في بعض الحالات إلى نتائج سلبية أو حتى مدمرة (فوكوياما، ٢٠٠٧، ص ٥٠). إن غياب أو ضعف التماسك المؤسساتي في النظام السياسي سيؤثر بشكل مباشر على قوة الدولة وقدرتها على تنفيذ قوانينها وسياساتها، نتيجة لذلك، ستتغلب العوامل الشخصية على مؤسسات الدولة، مما

يؤدي إلى هيمنة القيم التقليدية في المجتمع، هذا الوضع قد يخلق بيئة غير مستقرة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يتيح المجال لانتشار ظاهرة الجريمة المنظمة والفساد الاداري والمالي، ويؤدي إلى هدر الموارد الوطنية وظهور صراعات سياسية متعددة تخفي وراءها مصالح اقتصادية وسياسية لجهات مختلفة (علي، ٢٠٢٤، ص ١٥٣).

ويرى (Muirhead) إن التماسك السياسي، هو الالتزام بمشروع سياسي مشترك. وفي المجتمعات المتنوعة على نحو متزايد، حيث غالبًا ما ينفصل المواطنون وغير المواطنين عن بعضهم البعض بسبب معتقداتهم الأخلاقية والدينية والسياسية المتنوعة، فإن ضمان درجة معينة من التماسك السياسي أصبح أكثر صعوبة من أي وقت مضى، وهذا ينطبق اليوم ليس فقط على المجتمعات التي كانت منقسمة تاريخيًا بشكل عميق، مثل أيرلندا الشمالية أو جنوب إفريقيا، بل وأيضًا على الديمقراطيات الليبرالية التي على الرغم من أنها لم تشهد مستويات عميقة من الانقسام في الماضي، إلا أنها أصبحت الآن أكثر استقطابًا (Muirhead, 2014, p. 9).

وعليه، يمكن القول إن التماسك السياسي لا يتحقق إلا عبر ثلاثة مستويات متداخلة: قوة الدولة في التخطيط والتنفيذ، عمق الشرعية الديمقراطية، وفاعلية المؤسسات في تمثيل المواطنين واستيعاب اختلافاتهم. وان أي خلل في أحد هذه المستويات يهدد النسيج الاجتماعي ويضعف قدرة النظام على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

المطلب الثاني

التماسك الداخلي في المنظور الاجتماعي

يعد التماسك الاجتماعي احد المقومات الرئيسية لاستقرار المجتمع ووحدته، اذ يعبر عن الروابط القوية والعلاقات الإيجابية التي تنشأ من تفاعلات الأفراد ضمن المجتمع، هذه الروابط تسهم في تعزيز الأداء الوظيفي لمؤسسات المجتمع، مما يؤدي إلى زيادة التفاعل ويعزز التزام الأفراد بالمعايير والقيم المشتركة، وبالتالي يساهم في توحيد الفرد مع الجماعة، كما يعمل التماسك الاجتماعي على استقرار النظام الاجتماعي، مكونًا وحدة اجتماعية ثقافية قوية (الطبيب، ٢٠٠٥، ص ٣٢). وفي الاتجاه ذاته تحتاج الدولة إلى المؤسسات الثقافية لتعزيز النظام فكريًا، من خلال الرموز الاجتماعية وتبرير شرعية الحكام وتفسير الأدوار والمواقف السياسية. كما يتطلب النظام تعبئة الجماهير لدعم السياسات التي ينفذها. وان أي دولة تسعى لتطوير أوضاعها العامة وتحريك المجتمع تحتاج إلى أدوات ضبط متنوعة للحفاظ على تماسك المجتمع وزيادة دعمه، وذلك لحماية المجتمع من المخاطر الخارجية التي تهدده والتغلب على التناقضات الحادة التي قد تنشأ بين مكوناته، والتي قد تؤدي إلى زعزعة استقراره (الاسود، ١٩٩٠، ص ٢٨٩). يتكون

التماسك الداخلي من خلال طبقات المجتمع، حيث تستند القرارات السياسية المتعلقة بإدارة الشؤون العامة إلى حد أدنى من التوافق بين الجماعات والقوى السياسية التي تشكل المجتمع. في المقابل، لا يمكن لمجتمع منقسم إلى جماهير فقيرة وأقلية مترفة أن يسوده إلا أقلية متسلطة أو نظام ديكتاتوري استبدادي، على الرغم من الانتقادات الموجهة للتباينات الاجتماعية، فإنها لا تمنع الطبقات الدنيا من أن تكون متسامحة، حيث أن مستوى معيشتها لا ينحدر إلى مستويات متدنية للغاية، وبالتالي، تميل هذه الطبقات إلى دعم الأنظمة الشمولية (الاسود، ١٩٩٠، ص ٢٤١).

من العوامل التي تؤثر في تماسك الجماعة هي المكانة الاجتماعية؛ فكلما كانت الجماعة تتمتع بمكانة أعلى، زادت درجة تماسكها. كما أن نجاح الجماعة في أداء أدوارها يعزز من تماسكها أيضًا، يلعب حجم الجماعة دورًا مهمًا؛ فكلما كان حجمها يسمح بتفاعل كثيف بين الأفراد، زادت درجة التماسك. كما أن التماثل بين الأفراد في الخصائص والاتجاهات والقيم يعزز من تماسك الجماعة فضلا عن، فإن عزل الجماعة عن الجماعات الأخرى يزيد من تماسكها، في حين أن وجود تهديدات أو مخاطر خارجية يعزز من وحدتها (حريم، ٢٠١٣، ص ١٦٣).

ويرتبط التماسك الاجتماعي ارتباطا وثيقا بالمشاركة الفاعلة للمواطنين في الحياة العامة، ففي الديمقراطيات الحديثة غالبًا ما يكون المجتمع المتماسك مجتمعًا مشاركًا، ويُنظَر عمومًا إلى مشاركة المجتمع المدني المنظم باعتبارها مفتاحًا لتشجيع مشاركة أوسع من جانب المواطنين في المنتديات الاستشارية على المستويات المحلية والوطنية وفوق الوطنية (Ruzza, 2011, p. 61).

وعلى المستوى الدولي يؤكد موريس دوفيرجيه في كتابه علم اجتماع السياسة، أن هناك أوضاعاً وسيطة بين المجتمعات المجزأة والمجتمعات الموحدة او المتماسكة، وفي أغلب الأوقات، كانت تتمتع بدرجة من التخصص السياسي تتسم بالنمط المجزأ أكثر من النمط الموحد، حيث إن العلاقات التي تربط الوحدات في هذه المجتمعات تشبه تلك التي تربط أجزاء المجتمع الكلاسيكي، أكثر من تلك التي تربط مستويات السلطة الإدارية، كما أن التمركز يظهر بشكل أكبر في المستوى الطقسي مقارنة بمستوى الفعل السياسي، في الواقع، يبدو أن الدولة المجزأة لا تشكل فئة متميزة تماماً، خاصة أن الروابط القرابية والأنساب لا تزال تظهر إلى حد ما داخل الدول بالمعنى الحقيقي للكلمة (دوفرجيه، ٢٠٠١، ص ٢٨٦).

وتعد الأيديولوجية كأحد عناصر العملية السياسية في قدرتها على تحقيق التعبئة والتماسك الاجتماعي، فهي تعد أداة للتمييز بين الذات والآخر، أو بين المؤيدين والمعارضين، وتقوم الأيديولوجية بصياغة خطابها وفقاً لنوع المتلقي، حيث يهدف الخطاب الموجه إلى المؤيدين عادةً

إلى تعزيز الروابط بينهم من خلال التركيز على المبادئ المشتركة، بينما يركز الخطاب الموجه إلى المعارضين على تقويض موقفهم وزعزعة معتقداتهم، وفي كلا الحالتين، يتحدد نجاح الأيديولوجية بقدرتها على دمج الاستدلال العقلي مع الشحن العاطفي (هلال و مسعد، ٢٠٠٠، ص ١٥١).

ان من أبرز العوامل التي تعزز الوحدة في المجتمع وتساهم في تماسكه واستقراره، هو تقبل كل فرد للآخر الذي يختلف معه في آرائه السياسية أو أسلوب حياته أو بعض أفكاره، طالما أن هذا الاختلاف يظل ضمن إطار التنوع داخل وحدة المجتمع. فاختلاف الآراء يثري الحياة بدلاً من أن يضر بها، لأنه يعكس التنوع في إطار الوحدة والتآلف (ليلة، ٢٠٢١، ص ٤١١).

ان الوحدة الوطنية عملية تهدف إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي بين جميع فئات المجتمع، بغض النظر عن الانتماءات الطائفية أو المناطقية، ضمن إقليم سياسي واحد تديره سلطة مركزية واحدة، تُطبق قوانين موحدة على جميع الأقاليم والأفراد دون تمييز، مما يسهم في خلق ثقافة وطنية مشتركة تتجاوز الثقافات الفرعية، مع الحفاظ على وحدة الدولة وهويتها، يتم ذلك في إطار من الحرية والعدالة، مما يعزز التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الشعب والنظام (عمر، ٢٠١٥، ص ٢٧٢).

ان بعض الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع تميل، إلى الاعتقاد بأن المجتمعات البشرية تتميز بصفة أساسية في الميل نحو النظام والانسجام بين مكوناتها، ويعتقد مؤيدو هذا الاتجاه أن أبرز السمات الظاهرة في المجتمع هي التماسك والاستمرارية، من ناحية أخرى، أن العنصر الأكثر تميزًا في المجتمع البشري هو الصراع، حيث تتصف المجتمعات بالنزاعات والتوترات والاختلافات، ومن الخطأ الاعتقاد بأن الناس يميلون بطبيعتهم إلى العيش في إطار من الانسجام والوئام والمودة الكاملة، دون أن تواجههم صراعات بين مصالحهم العميقة التي قد تؤدي في النهاية على شكل صدامات مباشرة أو غير مباشرة (غدنز، ٢٠٠٥، ص ٧٠٤).

يزداد احتمال الاستقرار السياسي في المجتمعات الأكثر تجانسًا مقارنةً بتلك الأقل تجانسًا، اذ إن الانقسامات التي تعاني منها المجتمعات الأقل تجانسًا تؤدي إلى العنف والفوضى، او الحروب الأهلية، خاصةً إذا تزامنت أشكال الانقسام الاجتماعي، كما شهدنا في بعض الدول مثل نيجيريا وقبرص وأيرلندا الشمالية وباكستان (المنوفي، ١٩٨٧، ص ١٤٧).

وعليه، يمكن القول إن التماسك الاجتماعي في المجتمعات البشرية تتميز بصفة أساسية في الميل نحو النظام والانسجام بين مكوناتها، في حين أن وجود تهديدات أو مخاطر خارجية يعزز من

وحدة المجتمعات وتماسكها. يُعدّ التماسك الاجتماعي شرطاً أساسياً لأي مشروع سياسي ناجح، لأنه يشكّل حلقة الوصل بين المجال الاجتماعي والمجال السياسي.

المبحث الثاني

ماهية اداء النظام السياسي

يرتبط الاداء للنظام السياسي بالعمل الحكومي، حيث كانت المدرسة الكلاسيكية (التقليدية) قبل الحرب العالمية الاولى تربط النظام السياسي بالمؤسسات السياسية، المتمثلة بالسلطات الثلاثة التي هي (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، بينما اكدت المدرسة السلوكية على ان النظام السياسي يمثل مجموعة من التفاعلات السياسية المتداخلة والعلاقات المتشابكة المتعلقة بالظاهرة السياسية، وهكذا سوف يعالج هذا المبحث من خلال تقسيمه الى مطلبين، وهما المطلب الاول خصص لدراسة مفهوم اداء النظام السياسي، في حين يركز المطلب الثاني على مؤشرات قياس اداء النظام السياسي.

المطلب الاول

مفهوم اداء النظام السياسي

يُعد الاداء عملية اتمام مهمة او يشير الى انجاز عمل، والنظام هو الوحدة الأساسية في تحليل الأنظمة، ويُعرف بشكل عام بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمرتبطة وظيفياً بطريقة منظمة، وهذا يعني أن أي تغيير يحدث في أحد العناصر يؤثر على العناصر الأخرى، أما بالنسبة لكلمة السياسة، فهي تعود أصولها إلى اليونان القديمة، حيث تشير إلى المدينة أو مجموعة المواطنين الذين يشكلونها، ومن هذه الكلمة اشتُقّت مصطلحات مختلفة مثل الدولة، الجمهورية، الدستور، النظام السياسي، وحقوق المواطنة (احمد و حمادي، ٢٠١٦، ص ٥-٧).

والأداء السياسي هو ما يقوم به النظام في الدولة من سياسات عامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على المستويين الداخلي والخارجي. تعكس هذه السياسات تطلعات النخبة الحاكمة ورؤيتها لتحقيق أهداف مجتمعية معينة. ومع ذلك، غالبًا ما توجد فجوة بين ما يُرجى تحقيقه وما يتم إنجازه، أي بين أهداف السياسات وآثارها الفعلية. يعود ذلك إلى سببين رئيسيين، الأول هو أن السياسات قد تواجه تغييرات أثناء تنفيذها، مما يفرض قيودًا على الإبداع لدى صانعي السياسات. أما السبب الثاني، فيتعلق بعدم قدرة النخبة الحاكمة على فهم التفاعل بين السياسات العامة والبيئة الداخلية والخارجية (المنوفي، ١٩٨٧، ص ٢٨١).

لكي يتمكن النظام السياسي من أداء وظائفه في حماية الحقوق، وضمان احترام القانون، وصياغة وتطبيق القوانين التي تحمي هذه الحقوق وتوفر موارد للدولة تُستخدم في تقديم الخدمات

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٥

للمواطنين، يتضمن النظام السياسي مجموعة من المؤسسات التي تتولى هذه المهام، يمكن تقسيم هذه المؤسسات إلى مؤسسات رسمية أو حكومية، مثل المؤسسة التشريعية، والمؤسسة التنفيذية، والمؤسسة القضائية، ومع تطور النظم السياسية، وخاصة الديمقراطية، لم تعد مؤسسات النظام السياسي مقتصرة على هذه المؤسسات الرسمية الثلاث، بل تم إضافة ما يُعرف بالمؤسسات غير الرسمية مثل الاحزاب السياسية، وجماعت المصالح والضغط، والراى العام (خربوش، ٢٠١٣، ص ٤).

إن تعزيز فعالية النظام السياسي وأدائه الجيد وقدرته على صنع وتوجيه السياسات الرشيدة القائمة على المساواة والإنصاف وإرساء مبادئ الحكم الرشيد يتطلب النظر في ثلاثة أبعاد مرتبطة. البعد الأول هو البعد السياسي، الذي يتعلق بطبيعة السلطة السياسية القائمة وشرعيتها. البعد الثاني هو البعد الفني، الذي يتناول كفاءة وفاعلية أجهزة ومؤسسات الدولة. أما البعد الثالث فهو البعد الاقتصادي الاجتماعي، الذي يتعلق ببنية المجتمع المدني ومدى نشاطه واستقلاليته عن الدولة، بالإضافة إلى طبيعة السياسات العامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على الافراد، فضلاً عن العلاقات الخارجية مع الاطراف الدولية في المجال الاقتصادي والاجتماعي (الخزرجي، ٢٠٠٦، ،ص ١٥٥).

يشير اداء النظام السياسي إلى الإنجازات التي تسعى اليها الدولة لتحقيقها وتقديمها للمواطنين، وذلك في إطار مؤسساتها وسياساتها العامة وخطاباتها. تُفهم هذه الإنجازات ضمن سياقات اجتماعية وسياسية دقيقة، قد تكون متجانسة أو تتعدى السياسات السائدة. كما يُعتبر الأداء السياسي الفعل الذي يؤديه النظام السياسي لتلبية مطالب واحتياجات الأفراد وتقديم الخدمات التي يعدهم بها، بالإضافة إلى القدرة على تلبية تلك الاحتياجات في الحاضر وعلى المدى البعيد في المستقبل، مما يسهم في تحقيق رضا المواطنين (احمد، ٢٠٢٢، ص ٣٦).

وعلى هذا الاساس، يسعى النظام السياسي إلى الحفاظ على وجوده من خلال إنشاء مؤسسات وتحديد قواعد، والالتزام بممارسات معينة، وإقامة علاقات وأداء وظائف محددة. وفقاً للمنظور الوظيفي، تتضمن وظائف المدخلات مجالات مثل التنشئة السياسية، والاتصال السياسي، وتجميع المصالح والتعبير عنها. أما وظائف المخرجات فتشمل ارساء القواعد القانونية وتنفيذها والتقاضي بها. الهدف النهائي لوظائف اداء النظام السياسي في كلا الجانبين هو التكيف مع البيئة المحيطة وتحقيق الاستقرار (هلال و مسعد، ٢٠٠٠، ص ١٠).

ان فعالية الأداء السياسي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالشرعية. حيث يتحقق هذه الشرعية عندما يتمكن جهاز الدولة من الاستجابة بسرعة لمطالب المجتمع، مما يعكس قدرة مؤسسات الدولة على استيعاب الأفراد وتلبية احتياجاتهم بفاعلية. بمعنى آخر، يجب أن تكون مخرجات الدولة متناسبة أو قريبة من حجم المدخلات. فقط في هذه الحالة يمكن للأفراد أن يشعروا بقوة الدولة وقدرتها، سواء من الناحية المادية أو المعنوية، وفاعليتها كجهة وحيدة قادرة على تلبية احتياجاتهم ومطالبهم (علي، ٢٠٢٤، ص ١٤٨).

ومن اجل الاستقرار السياسي والاجتماعي والاداء الجيد للنظام السياسي، ينبغي وجود العقد الاجتماعي أو الدستور الوطني يستند الى حقوق المواطنة والمساواة وتنظيم العلاقة بين المجتمع والدولة، حيث يهدف هذا التنظيم إلى تحديد الواجبات والمسؤوليات لكل طرف، مما يمنع تداخل الاختصاصات داخل الدولة. كما يضمن حماية حقوق الأفراد ويتيح لهم التمتع بحرياتهم. بالإضافة إلى ذلك، يحدد نطاق المسؤولية القانونية في حال حدوث إخلال بالواجبات. من جهة أخرى، يتعين على الأفراد الالتزام بأداء واجباتهم تجاه الدولة والمجتمع، واحترام القانون وعدم انتهاك القانون والآداب العامة (محمد، ٢٠١٤، ص ٣١٦).

ويمكن بناء وتحليل اداء النظم السياسية للمجتمع بشكل عام، وخاصة الدولة في بعض الأحيان، يمكن استخدام النماذج النظرية نفسها على أنماط متعددة من النظم السياسية، لكن بعض الأنماط ترتبط بنماذج محددة، لا يمكننا هنا وصف جميع النظم السياسية المتنوعة بشكل شامل، وفي هذا السياق، لا يُعتبر النظام السياسي متميزًا حقًا عن النظام الكلي للمجتمع، بل هو أحد مظاهره أو عدة مظاهر منه من جهة، يمثل النظام السياسي الإطار العام للنظام الاجتماعي الذي تنظم فيه عناصره المختلفة، ومن جهة أخرى، يرتبط اداء النظام السياسي بشكل خاص بفئة معينة من هذه العناصر، وهي مؤسسات السلطة (دوفرجيه، ٢٠٠١، ص ٢٢٧). وتكمن قوة النظام السياسي وقدرته على البقاء في الحصول على طاعة جميع الأفراد، سواء من خلال قبول القرارات الصادرة عنه أو الاعتراف به كسلطة عليا، يعود ذلك إلى أن النظام السياسي يعمل من أجل المصلحة العامة، ويعتمد على ثقة أفراد المجتمع وتعاونهم، أما إذا لجأ النظام إلى تخويف الأفراد وفرض سيطرته عليهم، فإن ذلك سيعرض وجوده للخطر ويصعب عليه أداء مهامه في بيئة مشحونة بالخوف والاضطراب النفسي (بوحوش، ١٩٧٧، ص ٢٤). ان طبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين، هو ايصال مطالب المواطنين الى الحكومة وترجمتها الى قرارات بهدف النيل من رضاهم، حيث ان له مزايا كثيرة تعود بالنفع على النظام السياسي واداءه. اهما هي الاستطاعة على التعلم، والتي تعني مهارة النظام على تصحيح أو تحسين سلوكه. أما الاخرى، فهي الكفاءة

على التحول الذاتي، أي قدرة النظام على التغيير الذاتي في العديد من جوانبه وأهدافه. بعبارة أخرى، تعكس هذه القدرة قدرة اداء النظام السياسي على تجديد المؤسسات السياسية في الدولة بطريقة تضمن الحفاظ على ترابط المجتمع واستقراره (محمد، ٢٠١٤، ص ٧٦).

وهناك علاقة بين اداء النظام السياسي والتنمية السياسية والاستقرار السياسي، حيث ان مصطلح التنمية السياسية يرتبط ارتباطًا وثيقًا باداء النظام السياسي، تحتاج النظم السياسية عادةً إلى تطوير وتحديث أنظمتها من اجل الحفاظ على استقرارها وحماية اطارها السياسي، وتحويلها من النظام التقليدي إلى النظام الحديث القادر على تنظيم وإدارة الحكم بشكل فعال. وهذا يتطلب تحقيق التنمية السياسية، التي تتجسد في خطط وبرامج وأهداف حضارية، حيث يُعتبر النظام السياسي المسؤول عن تنفيذها، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال عملية تنفيذية مستمرة تتم بشكل جماعي بين عناصر النظام السياسي (نويمي، ٢٠٢٤، ص ١٧-١٨).

يستنتج من ذلك إن الأداء السياسي يُصبح ذا قيمة حقيقية عندما يقترن بشرعية مادية ومعنوية؛ عندما تُدار مؤسسات الدولة بكفاءة وعدالة، وتُترجم السياسات إلى نتائج يستطيع المواطن رؤيتها فوراً، لا أن تظل شعاراتٍ تتهادى دررها في الخطاب. النظام الذي يفشل في هذا المقص تُضيع دعائم شرعيته حتى وإن توافرت له مؤسسات متينة شكليًا، بينما النظام الذي يستطيع الجمع بين مؤسسات فعّالة وأداء يُجيب على الاحتياجات، وتقديم خدمات تُمارَس بشفافية ومساواة، يكون أقوى، وأكثر رسوخًا، وأحق أن يُسمي نفسه نظاماً يعمل من أجل المواطن لا من أجل ذاته.

المطلب الثاني

مؤشرات قياس اداء النظام السياسي

بعد استعراض المفاهيم النظرية لمفهوم اداء النظام السياسي، يتضح ان الاطار المفاهيمي وحده لا يكفي لفهم عمل النظام السياسي او الحكم على فعاليته. ويبقى السؤال الجوهري، كيف يمكن قياس اداء النظام السياسي وتحديد مدى مستوى كفاءته وشرعيته؟ ان معايير قياس اداء النظام السياسي تكمن في قدرة النظام السياسي على القيام بواجباته ومسؤلياته تجاه المجتمع وتحقيق الاهداف المرسومة بكفاءة وفعالية، وتشمل هذه المؤشرات مثل المشاركة السياسية، والعدالة الاجتماعية، والاستقرار السياسي، والشفافية، وسيادة احكام القانون.

اولا: المشاركة السياسية.

تُعد المشاركة السياسية الركيزة الأساسية للعملية الديمقراطية، اذ تتجلى من خلال توسيع حق الاقتراع ليشمل جميع أفراد المجتمع من الرجال والنساء، بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى. كما تلعب المؤسسات الشرعية دوراً مهماً في تشجيع وتيسير التجمعات السياسية، بالإضافة إلى تعزيز

الوجود الحزبي أو التنظيمات السياسية، وله الحق في وضع الاعلانات والملصقات، وإجراء الاتصالات وغيرها من الأنشطة. إن تشجيع المشاركة يعزز من تطبيق الشرعية السياسية في الدولة، مما يجعل الفرد الشعور بانه كائن سياسي (صالح، ٢٠٠٥، ص ١٧). بالاضافة الى انها تؤثر على الأفراد والسياسة العامة للدولة بشكل كبير. على مستوى الفرد، تعزز المشاركة شعور الكرامة والقيمة والأهتمام السياسي، كما تنبه كل من الحاكم والمحكوم إلى واجباتهما ومسؤولياتهما، مما يرفع من مستوى الوعي السياسي. بالإضافة إلى ذلك، تساهم في تشكيل مواطنين ينتمون إلى مجتمعهم، مما يعد أساساً لقوة وعافية النظام السياسي. أما على مستوى السياسة العامة، فإن المشاركة تاتي بفوائد كبيرة لأعداد أكبر من الأفراد، حيث تجعل الحكام أكثر استجابة لمطالب المواطنين في المجتمع (المنوفي، ١٩٨٧، ص ٣٤٦). وكذلك تعد المشاركة الأداة الأساسية التي تتيح للأفراد الانخراط في الحياة السياسية واتخاذ القرارات التي تؤثر على المجتمع والدولة. تشمل هذه الوسائل مجموعة مختلفة من الأساليب والممارسات التي يمكن المواطنين استخدامها في التعبير عن الاراء والمشاركة في العملية السياسية، مما يجعلها جزءاً حيوياً من الديمقراطية المعاصرة. وتُعتبر الانتخابات من أبرز الطرق للمشاركة السياسية وأساس الحكم الديمقراطي، حيث تمنح المواطنين فرصة لاختيار ممثليهم والمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية التي لها تاثير مباشر على مصير المجتمع. وقد ظهر مفهوم الديمقراطية كمؤشر للتغييرات السياسية في المجتمع (احمد و حميد، ٢٠٢٤، ص ٧٣).

ثانيا: العدالة الاجتماعية.

يسعى النظام السياسي إلى تحقيق دمج فعّال وايجاد توازن بين الجماهير والنخبة الحاكمة. على الصعيد الاقتصادي، تركز محاولات النظام بالكامل على تحسين المستوى المعيشي لمختلف الفئات الاجتماعية، ودعم المحرومين، وتحديد استراتيجيات الحماية الاجتماعية. لتلبية المطالب والضغوط، وتعزيز البنية التحتية الصناعية الناشئة، تستند الحكومات خلال هذه الفترة إلى توزيع السلطات والموارد بشكل واسع، مما يساعدها في معالجة أزمات المشاركة، والاندماج، والتوزيع (الاسود، ١٩٩٠، ص ٤١٧).

وبالمقابل توجد مجموعة من المفاهيم التي تعبر عن حالة التباين الاقتصادي والاجتماعي بين شرائح المجتمع. من بين هذه المفاهيم هي أزمة التوزيع، انعدام العدالة الاجتماعية، الحرمان النسبي، وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية. تُعتبر هذه المفاهيم جوهر العملية السياسية، حيث تعكس عملية تخصيص القيم من خلال السلطة (ابراهيم، ١٩٩٢، ص ٢٣٧-٢٣٨).

كما ان العدالة الاجتماعية هي مفهوم يعبر عن الإصلاح ويعكس صورة المجتمع، حيث يسعى لتحقيق التضامن الاجتماعي وتوفير فرص متكافئة بين المواطنين، مما يعزز الديمقراطية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يتطلب هذا المفهوم الشامل تحقيق العدالة للإنسان منذ لحظة ولادته، ويتضمن مجالات مثل الصحة والتعليم، وتنمية المواهب، وحرية التعبير، والحق في حياة كريمة، والعمل اللائق، بالإضافة إلى الضمانات الاجتماعية التي تحمي الأفراد من مخاطر المرض والعجز والبطالة والشيخوخة والوفاة (الكيالي، ١٩٩٠، ص ١٩).

ولا تقتصر العدالة الاجتماعية على التركيز الضيق على ما هو عادل للفرد وحده، بل على ما هو عادل للمجتمع ككل. في ظل الوضع العالمي الراهن، يجب أن تشمل العدالة الاجتماعية فهمًا للتفاعلات داخل الشعوب المتعددة وفيما بينها. هذا مسعى معقد وشامل بالفعل، وهو أيضًا مسعى مثير وقيّم. يتطلب مراعاة جميع الأصوات وجميع الاهتمامات والحساسية تجاهها. ومن المهام الصعبة التي تواجهنا تطوير العملية التي تُمكّن لمبادئ العدالة الناشئة تاريخيًا من إيجاد مجالات لمناقشتها وحلها وتطبيقها في نظام تاريخي متغير، وخاصة النظام العالمي الجديد، مع مراعاة الاختلاف والقواسم المشتركة والممارسات اللاحقة التي تُطبّق ما تم تطبيقه دون حرمان الأفراد أو الجماعات من حقوقهم (Capeheart & Milovanovic, 2007, p. 2).

ثالثا: الاستقرار السياسي.

ان الاستقرار السياسي يشير إلى مقدرة النظام السياسي على أداء مهامه الموكلة إليه، والاستجابة لتحقيق مطالب المواطنين في المجتمع، والتأقلم مع عوامل البيئة الداخلية والخارجية. هذا التكيف يساهم في تحقيق الشرعية اللازمة لاستمرارية النظام، مما يحميه من التعرض لأعمال العنف أو الصراعات التي لا يمكن السيطرة عليها بالطرق السلمية. في هذا السياق، يُعتبر أي نظام سياسي مستقر هو ذلك الذي تسود فيه الروابط السلمية، وتُحترم فيه القوانين (عبدالمولى، ٢٠٢٣، ص ١٤٢٥). كما يرتبط الاستقرار السياسي بنسبتي إضفاء الطابع المؤسسي والمشاركة السياسية. فكلما زادت المشاركة السياسية، يتعين أيضًا أن تزداد تعقيدات المؤسسات السياسية في المجتمع، بالإضافة إلى استقلاليتها وقدرتها على التكيف وتماسكها، مما يسهم في الحفاظ على الاستقرار السياسي (هنتنجتون، ٢٠١٧، ص ١٠٥).

يُعد الاستقرار السياسي أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها الأنظمة السياسية المختلفة، حيث يوفر البيئة الملائمة لتنفيذ برامج الحكومة والخطط التنموية في مجالات متعددة. في السياق السياسي، يُعد الاستقرار شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية السياسية، التي تُعتبر بدورها من أهم أهداف الأنظمة السياسية. فالأنظمة التي تتمتع بمستوى عال من الاستقرار السياسي هي تلك التي

نجحت في إنشاء مؤسسات تتيح أكبر قدر من الحركة الاجتماعية والتداول الاقتصادي والسياسي بين الأفراد في المجتمع (مسعود، ٢٠١٧، ص ٤١٠).

وهناك عدة أسباب لتحقيق الاستقرار السياسي في أي دولة، حيث تشمل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية. وغالبًا ما تتداخل هذه الأسباب مع مظاهر الاستقرار، إذ يمكن أن تُعتبر الأسباب بمثابة مؤشرات، بينما قد تكون هذه المظاهر أيضًا دافعًا أو سببًا للاستقرار السياسي أو عدمه. على سبيل المثال، يُعتبر وجود النظام الديمقراطي سببًا رئيسيًا للاستقرار، حيث يتجلى ذلك في احترام القوانين، وعملية تداول السلطة، والثقة في المؤسسات، بالإضافة إلى شرعية النظام الساسي (الشافعي، ٢٠١٦، ص ١٧).

رابعاً: الشفافية

تعد الشفافية أحد العناصر الأساسية للحكم الرشيد، اذ انها تعني الانفتاح وحرية تداول المعلومات، خصوصاً تلك المتعلقة بإدارة الموارد العامة. يرتبط هذا العنصر بمفهوم المساءلة، الذي يشير إلى ضرورة تقديم الأفراد الذين يديرون الموارد العامة، سواء كان من السياسيين مثل الوزراء أو الموظفين الإداريين بمختلف مستوياتهم، وذلك بتقديم حسابا عن أداء المهام الموكلة إليهم. من الجدير بالذكر أن المساءلة والشفافية هما وجهان لعملة واحدة، حيث تعكس النزاهة العامة. فالشفافية، يعني العلنية في تبادل المعلومات، تؤدي إلى المساءلة التي تعني المكافئة أو العقوبة (فوزي، ٢٠٠٧، الصفحات ٣٩-٤٠).

تعد الشفافية والفساد مفهومان يرتبطان بعلاقة عكسية، فكلما توسعت الشفافية في المجتمع وتشمل مختلف المجالات والمستويات، ازدادت القدرة على مكافحة الفساد والحد من انتشاره، والاثار السلبية المترتبة عليه، فالفساد لاينمو الا في البيئات الغامضة التي يسودها غياب الوضوح (العكيلي، ٢٠٠٩، ص ١٥)

خامسا: سيادة احكام القانون

يعد مبدا سيادة احكام القانون من اهم المؤشرلت لقياس اداء النظام السياسي، اذ انها تعزز الامن والاستقرار والتنمية للمجتمع، كما ان مفهوم سيادة القانون من العناصر او المعايير الاساسية للحكم الرشيد والتي تعبر عن مدى التزام الأفراد والمؤسسات الحكومية بالأنظمة القانونية، بما في ذلك القوانين والتشريعات واللوائح. كما يشير إلى مدى التوافق بين السلوكيات والسياسات للفاعلين، سواء كانوا من الحكومة أو القطاع الخاص، مع القواعد القانونية المعمول بها. يتحقق الالتزام بسيادة القانون عندما يكون النظام القانوني في الدولة عادلاً وغير متحيز تجاه أي فرد أو جماعة (حسين & جنداري، ٢٠٢٣، ص ٣٣٥).

المبحث الثالث

تاثير التماسك الداخلي على اداء النظام السياسي في اقليم كوردستان

يعد التماسك الداخلي عاملا رئيسيا في تعزيز اداء النظام السياسي في اي مجتمع، اذ يعكس درجة الانسجام بين مكوناته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبما ان اقليم كوردستان يمتلك سلطات سياسية، تشريعية، تنفيذية، وقضائية، وسلطات غير رسمية كالاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الامر الذي يمنحه مقومات نظام سياسي متكامل، وعليه ينقسم هذا المبحث الى مطلبين، يتناول المطلب الاول، التماسك السياسي والاجتماعي في اقليم كوردستان، ويتناول المطلب الثاني، اثر التماسك السياسي والاجتماعي على اداء النظام السياسي في اقليم كوردستان.

المطلب الاول

التماسك السياسي والاجتماعي في اقليم كوردستان

يعد التماسك والوحدة الوطنية من اهم ركائز بناء الدول واستقرارها، اذ يمثلان اساس الازدهار والتقدم وضمان مستقبل افضل للمواطن، فكلما زادت درجة التماسك داخل المجتمع، ازدادت قدرته على مواجهة الازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز قيم التعايش والسلام، والتماسك بدوره لايتحقق الا بتفاعل ابعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية معا، اذ يكمل احدهما الاخر. ومن هنا يمكن تناول التماسك في اقليم كوردستان من خلال محورين متداخلين هما: التماسك السياسي والاجتماعي، مع بيان اثر العوامل الاقتصادية في دعمهما.

اولا: التماسك السياسي في اقليم كوردستان.

يقوم التماسك السياسي على مبدا الاعتراف بالتنوع والاختلاف في المجتمع، باعتبارها من سمات المجتمعات الحديثة، فوجود انتماءات متعددة داخل هوية وطنية واحدة يتطلب احترام هذا التنوع وتنظيمه ضمن اطار قانوني يمنع تحوله الى صراع يهدد وحدة المجتمع. وتوفر التعددية السياسية الوسيلة لتداول السلطة وضمان المشاركة في صنع القرار، مما يفتح المجال أمام جميع القوى السياسية للتعبير عن آرائها ومكانتها بحرية (سعيد، ٢٠١٩، ص ١٤١).

ومن هذا المنطلق، فان التعددية في اصلها ظاهرة اجتماعية طبيعية رافقت البشرية منذ نشأتها، نتيجة للاختلافات بين الأفراد بسبب اللون او الشكل او العادات او التقاليد او المعتقدات. فهي ليست مشكلة بحد ذاتها، بل ان الخطر يكمن في النزاعات التي تنشأ بفعل استغلال هذا التنوع بصورة سلبية، سواء كانت النزاعات عرقية أو ثقافية أو دينية (ياس و عبدالمولود، ٢٠١٩، ص ٣١).

غير إن الواقع في إقليم كوردستان يكشف عن تحديات تعيق التماسك السياسي، اذ ان طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية أدى إلى تراجع دور الأجهزة الإدارية في أداء مهامها وتطورها. يتمثل هذا الواقع في زيادة دور الحكومة للتشريعات على حساب البرلمان، حيث تم منح الحكومة الحق في اقتراح مشاريع قوانين للبرلمان، بالإضافة إلى السماح لها بحضور جلسات اللجان البرلمانية للمشاركة في المناقشات وتقديم الاستشارات، كما ساهم ذلك في تعزيز مكانة الحكومة على حساب البرلمان، مما أدى إلى هيمنة النمط الحزبي على البرلمان والنظام السياسي في الاقليم وتقليص الدور الرقابي والتشريعي لمؤسساته المنتخبة (جانكير و عبدو، ٢٠٢٠، ص ٢١٥).

لذا فان تحقيق التماسك السياسي في اقليم كوردستان لايتوقف عند حدود التعددية الشكلية، بل يتطلب ترسيخ مبادئ المشاركة السياسية الفاعلة، وتعزيز الثقة بين القوى السياسية، وضمان استقلال المؤسسات، لتفادي سيطرة الانتماءات الحزبية على القرار العام بما يهدد استقرار النظام السياسي واداءه الديمقراطي.

ثانيا: التماسك الاجتماعي في اقليم كوردستان.

يُعد التاريخ المشترك لجميع الثقافات في اقليم كوردستان أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تقارب هذه الثقافات داخل المجتمع، مما يؤثر على السياسات والقوانين وكيفية تطبيقها، إذ يُنظر إلى جميع الأفراد كمواطنين أصليين، مما يسهل عملية المطالبة بالحقوق ومنحها بشكل طبيعي، دون الحاجة إلى المطالبة بها، باعتبارها حقًا أساسيًا لجميع الثقافات، كما أن القمع والمآسي التي عانى منها شعب كوردستان بشكل عام خلال فترة حكم البعث بالإضافة إلى الأمل في التغيير وتحقيق الحرية والديمقراطية والأمن والسلام، وكل هذا يؤدي الى تعزيز التماسك الاجتماعي في الإقليم (عبدالله، ٢٠٢٠، ص ٢٣٥).

كما يساهم التعايش السلمي في توفير الهدوء والمحبة والراحة النفسية للأفراد، مما يعزز الاستقرار الأمني في المجتمع. على العكس، فإن غياب التعايش يثير مشاعر الضغينة بين أفراد المجتمع أو بين المجتمعات، مما يؤدي إلى تصاعد الصراعات وتحويلها إلى حروب مدمرة مع ضحايا كثيرة. بلا شك، فإن هذا الاستقرار الاجتماعي يعد عاملًا أساسيًا في دفع المجتمع نحو التقدم والازدهار، حيث يرتبط التقدم الاجتماعي والحضاري ارتباطًا وثيقًا بعامل الاستقرار وهذا يساعد على اداء النظام السياسي بفعالية (عبدالله & عبدالرحمن، ٢٠٢٢، ص ٢٥).

ومن ابرز الامثلة على التماسك الاجتماعي في اقليم كوردستان هو تجربة البرلمان الكوردي ومشاركة المسيحيين واليزيديين الفعّالة في حكومة إقليم كردستان وبرلمانه فرصة لتسليط الضوء

على تفاعلهم وتعايشهم السلمي مع أبناء المجتمع المسلمين. هناك نماذج عديدة من التسامح وقبول الآخر في المجتمع الكوردي بين الأديان، مثل الإسلام والمسيحية، بالإضافة إلى الطائفة اليزيدية. يتجلى ذلك من خلال مشاركة الجميع في الاحتفالات التي تُقام في كوردستان، مثل عيد نوروز الذي يُحتفل به سنويًا، حيث يجتمع الكورد مع العرب والكلدان والآشوريين وغيرهم للاحتفال بهذه المناسبات القومية (البرواري، ٢٠١٢، ص ٢٠٤).

والى جانب العوامل الاجتماعية والثقافية، يشكل الاقتصاد عنصرا محوريا في دعم التماسك الاجتماعي والسياسي معا، اذ تؤدي التنمية الاقتصادية المتوازنة والعادلة الى ترسيخ الشعور بالعدالة والانتماء، بينما يؤدي غيلب العدالة في توزيع الدخل والثروات إلى تفاقم الفجوات الطبقية وظهور مشاعر التهميش التي تضعف روح المواطنة (سعيد، ٢٠١٩، ص ١٥٣).

كما ان ارتفاع معدلات البطالة والفقر نتيجة التوزيع غير المتكافئ للثروات يولد مظاهر العنف والعزلة الاجتماعية، ما يهدد الاستقرار ويضعف اندماج المجتمع (شريف، ٢٠١٩، ص ٢٤١). ويواجه اقتصاد الإقليم من ضعف شديد نتيجة لسيطرة الحكومة الاتحادية على مصادر النفط وخاصة في كركوك، فضلاً عن انهيار أسعار النفط الذي تزامن مع توقف حكومة بغداد عن دفع رواتب موظفي الإقليم. من ثم، أصبحت الرواتب مرتبطة بمبيعات النفط وإيرادات الإقليم، بالإضافة إلى الكمية المصدرة من النفط، نظرًا لطبيعة الاقتصاد الريعي في اقليم كوردستان وهذا يؤدي الى ضعف الاداء الحكومي في الاقليم (جري & محمد، ٢٠٢٥، ص ٨٦). وعليه فان التماسك الاجتماعي والسياسي لايمكن فصله عن البعد الاقتصادي، اذ ان تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة يشكلان الاساس لتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، وضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي على المدى البعيد.

المطلب الثاني

اثر التماسك السياسي والاجتماعي على اداء النظام السياسي في اقليم كوردستان

ان فهم اثر التماسك السياسي والاجتماعي على اداء النظام السياسي في اقليم كوردستان يتطلب النظر في مجموعة من العوامل المتداخلة التي تشكل بنية التماسك الداخلي. فكما اوضح المطلب السابق، فان استقرار الاقليم لايعتمد فقط على توازن العلاقات بين المكونات الاجتماعية والسياسية، بل يتاثر ايضا بمدى فاعلية النظام السياسي وقدرته على استعاب التنوع وضمان العدالة في توزيع الموارد والفرص، ولان التماسك الداخلي قضية مركبة ومتعددة الابعاد، فان العوامل المؤثرة فيه يمكن تصنيفها الى سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وفيما يلي تحليل لاهم هذه العوامل التي انعكست بشكل مباشر على اداء النظام السياسي في الاقليم.

١-النظام السياسي والانقسامات الحزبية.

يعد غياب الوثيقة الدستورية الواضحة في الإقليم من ابرز العوامل السياسية التي اثرت على التماسك الداخلي واضعفت اداء النظام السياسي. فعدم وجود دستور دائم يحدد العلاقة بين المواطن والسلطة، وكذلك العلاقة بين الحزب والحكومة، وتنظم التفاعل بين السلطات الثلاثة، التشريعية والتنفيذية والقضائية، من أبرز المشكلات السياسية في اقليم كوردستان. وقد أدى ذلك إلى عدم مأسسة تجربة الحكم، مما نتج عنه غموض في حدود صلاحيات هذه السلطات ويلاحظ ان هذه الفجوة الدستورية جعلت النظام السياسي عرضة للتجاذبات الحزبية، واضعفت مؤسساته امام الهيمنة السياسية (سعيد، ٢٠١٩، ص ١٤٦).

ومن زاوية اخرى، فان سيطرة العقلية الحزبية في البرلمان والنظام السياسي في اقليم كوردستان عمقت الانقسامات داخل الاقليم. فعند إجراء تحليل موضوعي وواقعي للحياة الحزبية في المجتمع الكوردي، يتبين أن الأحزاب والتنظيمات السياسية الكوردية، منذ نشأتها، تتميز بخصيصة أساسية، وهي تمسكها القوي بالتوجهات والقيم الحزبية التي تأسست عليها. وتعود هذه النظرة إلى تبني معظم تلك الأحزاب والتنظيمات لمبدأ الحزب المأخوذ من فكرة الشيوعية، نتيجة لذلك، فقدت المنافسة السياسية السلمية خبرتها، وبدلاً من التركيز على القضايا التي تعزز حقوق الجماهير وتزيد من مستوى الوعي السياسي العام، طغت المصالح الحزبية الضيقة على المصالح الوطنية (مهدي& شريف، ٢٠١٥، ص ٦٧). وقد انعكس ذلك على الاداء التشريعي والاداري، حيث تحولت المنافسة السياسية الى صراع نفوذ بدلا من كونها وسيلة لتطوير الحكم. فعلى سبيل المثال، ادى التنافس بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني الى ازدواجية في السلطة والادارة في بعض المراحل، كما حدث بعد عام ١٩٩٤ حين انقسمت مؤسسات الحكم الى ادارتين مستقلتين في اربيل والسليمانية، وهو ما شكل سابقة اثرت في ثقة المواطنين بالنظام السياسي.

وتظهر دراسة حديثة بعنوان " أثر التعددية الحزبية في الاستقرارين الاجتماعي والسياسي في إقليم كوردستان العراق: دراسة ميدانية في علم الاجتماع السياسي" أن التعدد الحزبي رغم كونه مؤشرا على الحرية السياسية، اصبح في الواقع عاملا مثيرا للانقسام. فقد اشار المشاركون في هذه الدراسة الى ان تعدد الاحزاب خلق تناقضات في توزيع المنافع والموارد، وادى الى ضعف الثقة بين الجمهور ومؤسسات الحكم، الامر الذي انعكس سلبا على تماسك المجتمع واستقرار النظام السياسي (Ali & Zebari, 2025). وهذا يعني ان التعددية، اذا لم تدار ضمن اطار قانوني

مؤسسي عادل، يمكن ان تتحول من عنصر دعم للديمقراطية الى عامل اضعاف النظام السياسي.

٢-العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان.

من العوامل السياسية الاخرى التي تؤثر على التماسك في الاقليم هي العلاقات بين السلطة الاتحادية وسلطة إقليم كوردستان وتتسم بالتعقيد منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن. تتضمن هذه العلاقات توافقات واختلافات بين الكتل السياسية العراقية، ويعود السبب في ذلك إلى تباين التفسيرات للمواد الدستورية في دستور عام ٢٠٠٥. فقد جاء المشرعون بنصوص عامة ومرنة وغامضة، مما يتيح تأويلها بعدة معانٍ في آن واحد (الحمداني، ٢٠١٨، ص ٥٨). فقد نشأت الخلافات حول قضايا اساسية مثل ادارة النفط، وصلاحيات الاقليم، والمناطق المتنازع عليها، مما ادى الى خلق بيئة سياسية مضطربة تضعف وحدة الموقف الداخلي وتحد من قدرة النظام السياسي الكوردي على اتخاذ قرارات استراتيجية مستقرة.

وتظهر هذه الاشكالية بشكل اوضح في مسألة الفيدرالية العراقية، فاقليم كوردستان يعد نموذجا للفيدرالية غير الطوعية، اي التي فرضت عليها من قبل دول التحالف التي احتلت العراق، كواقع سياسي ضمن اطار الدولة العراقية، وليس نتيجة رغبة اندماجية بين المكونات (عبد، ٢٠١٦، ص ١٥٦). وبسبب هذا الطابع غير الطوعي ظلت العلاقة بين الحكومة الاتحادية والاقليم علاقة شد وجذب مستمرة. فعلى سبيل المثال، تكررت الازمات المالية نتيجة الخلاف على نسب الموازنة الاتحادية ورواتب الموظفين في الاقليم، كما حدثت في اعوام ٢٠١٤، ٢٠٢٠، ٢٠٢٣، مما اثر مباشرة على الاداء الاداري والخدمات العامة داخل كوردستان.

ومن جانب اخر، تبرز مشكلة غياب المجلس التشريعي الثاني في النظام الفيدرالي العراقي، والذي كان يفترض ان يمثل الاقاليم ويضمن التوازن بين السلطات الاتحادية والاقليمية. فوجود مجلس نواب واحد فقط دون مجلس اتحادي جعل القرارات المصيرية تتخذ غالبا بغياب تمثيل حقيقي للاقليم، مما يهدد مبدأ المشاركة في الدولة الفيدرالية (عزيز، ٢٠٢٥، ص ٢١١). هذه الفجوة الدستورية والسياسية خلقت شعورا بعدم التكافئ بين المركز والاقليم، وهو ما انعكس بدوره على استقرار النظام السياسي الداخلي في كوردستان.

٣-العوامل الاقتصادية.

الى جانب العوامل السياسية، تلعب العوامل الاقتصادية دورا محوريا في تعزيز او اضعاف التماسك السياسي والاجتماعي داخل الاقليم، فالازمات الاقتصادية، مثل الانكماش وارتفاع البطالة وتراجع الايرادات، لا تؤثر على المستوى المعيشي فحسب، بل تهدد شرعية المؤسسات السياسية

ذاتها، فحين تتراجع قدرة الدولة على تلبية احتياجات مواطنيها، يتراجع معها الولاء السياسي والثقة العامة. وقد اشارت تقارير صندوق النقد الدولي الى ان الازمات المالية بعد عام ٢٠٠٨ زادت من الفوارق الطبقية واضعفت الاستقرار في العديد من الدول النامية (صندوق النقد الدولي، 2020). وهو ما ينطبق جزئيا على تجربة اقليم كوردستان التي تعتمد اقتصاديا على النفط كمورد رئيسي.

كما تُعد البطالة من أبرز التحديات التي قد تكون في الصدارة ، حيث لا تنعكس آثارها على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي. إذ يؤدي ارتفاع معدلات البطالة إلى تفاقم مشاعر الإقصاء والتهميش بين فئات الشباب على وجه الخصوص، ما يضعف ثقتهم بالمؤسسات السياسية ويغذي مظاهر الاحتجاج وعدم الرضا العام. وقد أظهرت دراسات اقتصادية مقارنة أن الدول التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة غالباً ما تواجه صعوبة في تحقيق التماسك الاجتماعي واستقرار النظام السياسي (سعيد & اخرون، 2022).

كما اظهرت دراسة ميدانية نوعية أن بقاء شبكات المحسوبية والهيمنة الحزبية على مفاصل الاقتصاد يقيّدان فعالية الإدارة العامة ويعرقلان جهود المصالحة وبناء الثقة، بينما توصي أوراق العمل التابعة للأمم المتحدة وبرامج التماسك الاجتماعي بتركيز الإصلاح على الشفافية المالية، وتعزيز رقابة المجتمع المدني وإجراء تقييمات مستقلة لعوائد الموارد كشرط لانتعاش التماسك. واتخاذ خطوات عملية في هذه المحاور، حوكمة شفافة، محاسبة فعّالة، وسياسات توزيع منصفة، يُعدّ ضرورياً لاستعادة ثقة المواطنين وبناء تماسك داخلي متين (Mahmood, 2025).

وفي دراسة بعنوان "الانقسام المجتمعي: دراسة نوعية في التماسك الاجتماعي بإقليم كوردستان – العراق" التي تناولت كيف أن التماسك الاجتماعي يُتعرض لاختبارات بسبب الشعور بالتمييز أو التهميش لدى الأقليات القومية والدينية في الإقليم. تبيَّن أن المكونات الأقل تمثيلًا أو التي تعيش في مناطق هامشية تعاني من ضعف الخدمات، مما يُولّد شعورًا بالانقسام بين المدن والأرياف وبين المجموعات المختلفة. كما أن التفاعل الاجتماعي والثقافي بين هذه المكونات، مثل الأعراف المشتركة والمناسبات الثقافية، يُعتبر من أدوات التماسك، لكن الحاجة ملحة لتعزيز العدالة والمساواة في الحقوق والفرص لتقليل مشاعر الظلم التي تؤثر على الوحدة (Irwani, 2020).

الخاتمة:

ويتضح مما سبق ان التماسك السياسي والاجتماعي في اقليم كوردستان ليس مجرد حالة اجتماعية او سياسية، بل هو العامل الحاسم في استقرار النظام السياسي وفاعليته. فعندما تتوازن

العلاقة بين الاحزاب السياسية وتدار الخلافات ضمن اطر مؤسسية، وتحقيق التعاون مع الحكومة الاتحادية على اساس الشراكة الدستورية، وتتوفر عدالة اقتصادية تعيد الثقة بين المواطن والدولة، يصبح النظام السياسي اكثر قدرة على الصمود امام الازمات وتطوير مؤسساته، اما حين تتغلب المصالح الحزبية على المصلحة العامة، وتستمر الازمات الاقتصادية، فان الاداء السياسي يتراجع ويضعف التماسك الداخلي، مما يفتح الباب امام ازمات جديدة تهدد استقرار الاقليم ومستقبله السياسي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التالية.

الاستنتاجات:

١)تأثير التماسك الداخلي على الاستقرار السياسي: أظهرت الدراسة أن هناك علاقة طردية قوية بين مستوى التماسك الداخلي واستقرار النظام السياسي في إقليم كوردستان. فكلما زاد التماسك بين مكونات المجتمع والقوى السياسية، زادت قدرة النظام على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية والحفاظ على استقراره.

٢)أهمية المشاركة السياسية: بينت النتائج أن المشاركة السياسية الواسعة والعادلة لجميع المكونات الاجتماعية والسياسية في عملية صنع القرار تعزز من التماسك الداخلي وتزيد من شرعية النظام السياسي وقبوله لدى الأفراد، مما ينعكس إيجابًا على أدائه العام.

٣)تأثير التحديات الاقتصادية والاجتماعية: كشفت الدراسة أن التحديات الاقتصادية مثل البطالة والتفاوت في توزيع الثروات، بالإضافة إلى الانقسامات الاجتماعية المبنية على الهوية، تشكل عوائق رئيسية أمام تحقيق التماسك الداخلي المستدام، وتؤثر سلبًا على أداء النظام السياسي وقدرته على تلبية احتياجات المواطنين.

٤)الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع: توصلت الدراسة إلى أن بناء الثقة المتبادلة بين الحكومة والمواطنين، من خلال الشفافية والمساءلة وتوفير الخدمات الأساسية، يعد حجر الزاوية في تعزيز التماسك الداخلي وتحسين أداء النظام السياسي.

التوصيات:

تقدم الدراسة التوصيات التالية لتعزيز التماسك الداخلي وتحسين أداء النظام السياسي:

١-تعزيز الحوار والتوافق السياسي بين الأطراف الرئيسية: نظرًا للانقسامات الحزبية الحالية (خاصة بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني)، يجب تفعيل آليات حوار جادة ومستمرة بين القوى السياسية الرئيسية للتوصل إلى توافقات حول القضايا المصيرية، مثل قانون الانتخابات، وتوزيع المناصب، وإدارة الموارد، لضمان استقرار العملية السياسية.

٢-مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية: تعد مكافحة الفساد أولوية قصوى لبناء الثقة بين الحكومة والمواطنين. يتطلب ذلك تفعيل هيئات الرقابة، وتطبيق قوانين صارمة، وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد العامة، خاصة عائدات النفط، لضمان العدالة في توزيع الثروات والخدمات.

٣-تنويع الاقتصاد وتوفير فرص العمل: يجب على حكومة الإقليم تسريع خطط تنويع مصادر الدخل بعيدًا عن الاعتماد الكلي على النفط، من خلال دعم القطاعات الواعدة كالزراعة والصناعة والسياحة. كما يجب إطلاق برامج فعالة لمعالجة البطالة، خاصة بين الشباب، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل.

٤-تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية: يتوجب على الحكومة إعطاء الأولوية لتحسين جودة الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والصحة والتعليم، وتطوير البنية التحتية المتدهورة. هذا سيساهم بشكل مباشر في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وزيادة رضاهم وثقتهم بالنظام.

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

ابراهيم، ح، ت. (١٩٩٢). ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. (ط١). *مركز دراسات الوحدة العربية*.

ابو الشعير، سعيد. (١٩٨٧). القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة. الجزائر: *دار المطبوعات الجامعية*.

ابوالنصر، م، م. (٢٠١٥). الحوكمة الرشيدة فن ادارة المؤسسات عالية الجودة. (ط ١). القاهرة: *المجموعة العربية للتدريب والنشر*.

احمد ،أ ،ع، و حميد، ب، ن. (٢٠٢٤). تكنولوجيا الاتصال والمشاركة السياسية في المجتمع المعاصر. *مجلة آداب المستنصرية الانسانيات، ٤٨* (١٠٨)، ٦١-٨٦.

احمد، س، ش. (٢٠٢٢). الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الأداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥ .(ط ١). *برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية*.

احمد، ب، غ. وحمادي ح، ع. (٢٠١٦). النظم السياسية العربية المعاصرة. الموصل: *الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة*.

الاسود، صادق. (١٩٩٠). علم الاجتماع السياسي. بغداد: *جامعة بغداد*.

البحري،ح، م. (٢٠٢٠). القانون الدستوري والنظم السياسية. (ط١). دمشق: *جامعة دمشق الخاصة*.

البرواري، م، س، ح. (٢٠١٢). المعوقات الاجتماعية والسياسية للتسامح في المجتمع الكوردي. دهوك: *مطبعة هاوار*.

بوحوش، عمار. (١٩٧٧). تطور النظريات والانظمة السياسية. الجزائر: *الشركة الوطنية للنشر والتوزيع*.

بوعافية، م، ص. (٢٠١٦). الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات. *دفاتر السياسة والقانون، ٣٢٣*.

جانكير، ف، ع و عبدو ا، م. (2020). مشكلة بيروقراطية الادارة وبناء الحكم الرشيد (إقليم كوردستان العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٩ أنموذجا). *مجلة جامعة دهوك، ٢٣(١)*، ٢٠٦-٢٢٩.

جري، ع، خ و محمد، م، ع. (٢٠٢٥). اثر المتغيرات الاقتصادية والسياسية في مستقبل أقليم كوردستان. *مجلة العلوم الاقتصادية*، ٦٩-٨٨.

حريم،ح. (٢٠١٣). السلوك التنظيمي سلوك الافراد والجماعات في منظمات الاعمال. عمان: *دار الحامد للنشر والتوزيع*.

الحمداني، ق، ا. (٢٠١٨). المرجعية الدستورية في العلاقات بين السلطة الاتحادية وسلطة اقليم كردستان العراق. *مجلة العلوم السياسية*، ٢٠١٨ (٥٤)، ٥٨-١٠٧.

خربوش، محمد. (٢٠١٣). *مقدمة في النظم السياسية*. القاهرة: *جامعة القاهرة*.

الخزرجي، ث، ك، م. (٢٠٠٤).النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة. *دار مجدلاوي للنشر والتوزيع*.

الخزرجي، ث، ك، م. (٢٠٠٦). السياسة العامة واداء النظام السياسي. *مجلة العلوم السياسية بحوث ودراسات*. ٣٣.

خشيم, م, ع. (٢٠٢١). نظرية السياسة العامة. برلين: *المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية*.

دوفرجيه, موريس. (٢٠٠١). *علم اجتماع السياسة*. ترجمة: :سليم حداد. بيروت: *المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع*.

دوفيرجيه، موريس. (١٩٩٢). المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الانظمة السياسية الكبرى (ط ١). ترجمة: جورج سعد. بيروت: *المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع*.

سعيد، ش، و. (٢٠١٩). التحول الديمقراطي في أقليم كوردستان العراق. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، ٢٠ (٢)، ١٤١.

سعيد، ش. ن. م.، عبدالله، ك. ط & .,سليم، ج. ع. م. (٢٠٢٢). تحليل واقع بطالة خرّجي التعليم العالي – دراسة تطبيقية محافظة دهوك نموذجاً .*مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة* .7(2), 260–275 , https://asjp.cerist.dz/ar/article/212226

الشافعي، ب، ح،. (٢٠١٦). اتجاهات وامكانات اعادة الاستقرار في العالم العربي مصر انموذجا. *مجلة دراسات شرق اوسطية*(٧٥)، ١٣-٣٩.

شريف، أ، ِف،. (٢٠١٩). الحكم الصالح في اقليم كوردستان العراق دراسة في المقومات والمعوقات (٢٠١٣-٢٠١٩). اربيل: *مطبعة هيفي*.

صالح، س، خ. (٢٠٠٥). المشاركة السياسية والديموقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا. القاهرة: *كتب عربية*.

صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٠). التقرير السنوي لصندوق الدولي. عام لا مثيل له.

الطبيب، م، ز. (٢٠٠٥). العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي. بنغازي: *المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر*.

عبد، أ، م. (٢٠١٦). الفيدرالية واشكالية العلاقة بين المركز والاقليم في العراق. *مجلة العلوم السياسية*(٥١)، ١٤٩-١٨٠.

عبدالله، ج، ا،. (2020). سياسة التعددية الثقافية وانعكاساتها في إقليم كوردستان. *مجلة جامعة دهوك*، ٢٣ (٣)، ٢٢٦-٢٤٥.

عبدالله، ئ، ع و عبدالرحمن، ص، ا. (٢٠٢٢). التعايش السلمي بين الأديان في إقليم كوردستان العراق. *مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، ٢٩(١٠)، ١٦-٤٤.*

عبدالمولى، ح، ف،. (٢٠٢٣). الاستقرار السياسي المفهوم الانماط المؤشرات. *مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية*، ٣ (٤)، ١٤٢١-١٤٤٨.

عزيز، أ، ع،. (٢٠٢٥). العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان رؤية دستورية. *مجلة دراسات دولية* (٧٩)، ١٩٥-٢١٨.

العكيلي، ر، ح. (٢٠٠٩). الفساد تعريفه واسبابه واثاره ووسائل مكافحته. *مجلة دراسات قانونية. بيت الحكمة.*

علي، أ، ف.(٢٠٢٤). القيم المؤسساتية واداء النظام السياسي العراقي. *قضايا سياسية، ١٥٣.*

عمر، عادل. (٢٠١٥). إشكالية التعدد الطائفي والوحدة الوطنية في الدول الإسلامية: دراسة الحالة الماليزية. *مجلة العلوم الاجتماعية*، ٢٧٢.

غدنز، أنتوني،. (٢٠٠٥). علم الاجتماع. ترجمة:فائز الصباغ، بيروت: *المنظمة العربية للترجمة.*

فوزي، سامح. (٢٠٠٧). الحكم الرشيد. (ط ١). القاهرة: *نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.*

فوكوياما، فرنسيس. (٢٠٠٧). بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين. ترجمة: مجاب الامام. *العبيكان للنشر.*

الكيالي، عبدالوهاب . (١٩٩٠). *موسوعة السياسة* (ط ٢). بيروت: *المؤسسة العربية للدراسات والنشر.*

ليلة، ن، ن. (٢٠٢١). الأحاديث الواردة في التماسك الاجتماعي دراسة حديثية موضوعية. *مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، ٤١١.*

محمد، و، س. (٢٠١٤). *ماسسة السلطة وبناء الدولة- الامة دراسة حالة العراق.* (ط١) عمان: *الاكاديميون للنشر والتوزيع.*

محمود, روستم. (٢٠١١). افاق المعارضة في اقليم كردستان العراق: صلابة البنى التقليدية ورهان تفكيك المناطقية. *الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.*

مسعود، م، ع. (٢٠١٧). العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، ٨(٤)، ٢٩٤-٤٢١.

المنوفي، كمال. (١٩٨٥). نظريلت النظم السياسية. الكويت: *وكالة المطبوعات.*

المنوفي، كمال. (١٩٨٧). *اصول النظم السياسية المقارنة.* الكويت: *شركة الريعان للنشر والتوزيع.*

مهدي، ج، م و شريف، ا، ف. (٢٠١٥). طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام السياسي في إقليم كوردستان دراسة تحليلية. *مجلة جامعة التنمية البشرية* (٢)، ٥٢-٧٥.

نويمي، محمد. (٢٠٢٤). *النظم السياسية.* الدوحة: *وزارة الثقافة.*

هلال، ع، ا، و مسعد، ن. (٢٠٠٠). *النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير.* بيروت: مركز *دراسة الوحدة العربية.*

هنتنجتون، صموئيل. (٢٠١٧). *النظام السياسي في مجتمعات متغيرة*. نرجمة: حسام نايل. بيروت: *دار التنوير للطباعة والنشر*.

ياس, ر, ع وعبدالمولود، ف. (٢٠١٩). دور النخبة السياسية في إدارة المجتمعات التعددية الديمقراطية والانتقالية. *المجلة السياسية الدولية*، ٩٣-١٢٣. تم الاسترداد من https://search.emarefa.net/detail/BIM-974267

المصادر الاجنبية:

Ali, R, H,. & Zebari, T, H. (2025). The impact of party pluralism on social and political stability in the Kurdistan Region of Iraq/ : A field study in political sociology. *QALAAI ZANIST SCIENTIFIC JOURNAL*, *10*(1), 451–479. https://doi.org/10.25212/lfu.qzj.10.1.15

Capeheart, L., & Milovanovic, D. (2007). *Social Justice Theories, Issues, and Movements*. london:

Irwani, M. A. (2020a). Fragmented Society: A Qualitative Study on Social Cohesion in the Kurdistan Region-Iraq. *Humanities Journal of University of Zakho*, *8*(1), 56–68.

Mahmood, K. (2025). *$12.9 Billion in Revenue, Yet Unpaid Salaries: A Crisis of Transparency and Accountability in the Kurdistan Region.*

Muirhead, R. (2014). The promise of party in a polarized age. *Harvard University Press*, 9.

Ruzza, C. (2011, October 13-14). The Interdependence of Democracy Social Cohesion. 61.

Arabic Sources:

Ibrahim, H. T. (1992). The Phenomenon of Political Violence in Arab Regimes. (1st ed.). Center for Arab Unity Studies.

Abu Sha'ir, Saeed. (1987). Constitutional Law and Comparative Political Systems. Algiers: University Press.

Abu Al-Nasr, M. M. (2015). Good Governance: The Art of Managing High-Quality Institutions. (1st ed.). Cairo: Arab Group for Training and Publishing.

Ahmed, A. A., and Hamid, B. N. (2024). Communication Technology and Political Participation in Contemporary Society. Al-Mustansiriya Journal of Humanities, 48(108), 61-86.

Ahmed, S. Sh. (2022). Consociational Democracy and its Impact on the Political Performance of the Iraqi Political System after 2005. (1st ed.). Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies.

Ahmed, B. Gh., and Hammadi, H. A. (2016). Contemporary Arab Political Systems. Mosul: University Press for Printing, Publishing, and Translation. Al-Aswad, Sadiq. (1990). Political Sociology. Baghdad: University of Baghdad.

Al-Bahri, H. M. (2020). Constitutional Law and Political Systems. (1st ed.). Damascus: Damascus Private University.

Al-Barwari, M. S. H. (2012). Social and Political Obstacles to Tolerance in Kurdish Society. Duhok: Hawar Press.

Bouhouch, Ammar. (1977). The Development of Political Theories and Systems. Algeria: National Publishing and Distribution Company.

Bouafia, M. S. (2016). Political Stability: A Reading of the Concept and Objectives. Notebooks of Politics and Law, 323.

Janker, F. A. & Abdou A. M. (2020). The Problem of Administrative Bureaucracy and Building Good Governance (The Kurdistan Region of Iraq for the Period 2005-2019 as a Model). Journal of the University of Duhok, 23(1), 206-229. Jari, A. Kh. & Muhammad, M. A. (2025). The Impact of Economic and Political Variables on the Future of the Kurdistan Region. Journal of Economic Sciences, 69-88.

Harim, H. (2013). Organizational Behavior: The Behavior of Individuals and Groups in Business Organizations. Amman: Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution.

Al-Hamdani, Q. A. (2018). The Constitutional Framework in Relations between the Federal Authority and the Kurdistan Regional Government of Iraq. Journal of Political Science, 2018(54), 58-107.

Kharboush, Muhammad. (2013). Introduction to Political Systems. Cairo: Cairo University.

Al-Khazraji, Th. K. M. (2004). Modern Political Systems and Public Policies: A Contemporary Study in Power Management Strategy. Dar Majdalawi for Publishing and Distribution.

Al-Khazraji, Th. K. M. (2006). Public Policy and the Performance of the Political System. Journal of Political Science: Research and Studies, 33.

Khashim, M. A. (2021). Public Policy Theory. Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies.

Duverger, Maurice. (2001). Sociology of Politics. Translated by Salim Haddad. Beirut: University Foundation for Studies, Publishing, and Distribution.

Duverger, Maurice. (1992). Political Institutions and Constitutional Law: Major Political Systems (1st ed.). Translated by George Saad. Beirut: University Foundation for Studies, Publishing, and Distribution.

Saeed, Sh. W. (2019). Democratic Transition in the Kurdistan Region of Iraq. Journal of the Faculty of Economics and Political Science, 20(2), 141.

Saeed, Sh. N. M., Abdullah, K. T., & Salim, J. A. M. (2022). Analyzing the Reality of Unemployment Among Higher Education Graduates – An Applied Study: Duhok Governorate as a Model. Journal of Finance, Investment, and Sustainable Development, 7(2), 260–275. https://asjp.cerist.dz/ar/article/212226

Al-Shafi'i, B. H. (2016). Trends and Potential for Restoring Stability in the Arab World: Egypt as a Model. Journal of Middle Eastern Studies (75), 13-39.

Sharif, A. F. (2019). Good Governance in the Kurdistan Region of Iraq: A Study of the Foundations and Obstacles (2013-2019). Erbil: Hevi Press.

Saleh, S. Kh. (2005). Political Participation and Democracy: Modern Theoretical and Methodological Trends that Contribute to Understanding the World Around Us. Cairo: Arab Books.

International Monetary Fund. (2020). The IMF Annual Report: A Year Like No Other.

Al-Tabib, M. Z. (2005). Globalization and Social Cohesion in the Arab World. Benghazi: The World Center for Green Book Studies and Research.

Abd, A. M. (2016). Federalism and the Problematic Relationship Between the Central Government and the Regions in Iraq. Journal of Political Science (51), 149-180.

Abdullah, J. A. (2020). The Politics of Multiculturalism and its Implications in the Kurdistan Region. Journal of the University of Duhok, 23(3), 226-245.

Adullah, E. A. and Abdulrahman, S. A. (2022). Peaceful Coexistence Among Religions in the Kurdistan Region of Iraq. Journal of Tikrit University for Human Sciences, 29(10), 16-44.

Abdulmoula, H. F. (2023). Political Stability: Concept, Patterns, and Indicators. Journal of the Higher Institute for Qualitative Studies, 3(4), 1421-1448 AH.

Aziz, A. A. (2025). The Relationship Between the Federal Government and the Kurdistan Regional Government: A Constitutional Perspective. Journal of International Studies (79), 195-218. Al-Akeeli, R. H. (2009). Corruption: Its Definition, Causes, Effects, and Means of Combating It. Journal of Legal Studies. Bayt al-Hikma.

Ali, A.F. (2024). Institutional Values and the Performance of the Iraqi Political System. Political Issues, 153.

Omar, Adel. (2015). The Problem of Sectarian Pluralism and National Unity in Islamic Countries: A Case Study of Malaysia. Journal of Social Sciences, 272.

Giddens, Anthony. (2005). Sociology. Translated by Faiz al-Sabbagh. Beirut: Arab Organization for Translation.

Fawzi, Sameh. (2007). Good Governance. (1st ed.). Cairo: Nahdet Misr for Printing, Publishing, and Distribution.

Fukuyama, Francis. (2007). State-Building, the World Order, and the Problem of Governance and Administration in the Twenty-First Century. Translated by Mujab al-Imam. Al-Ubaikan Publishing.

Al-Kayyali, Abdul Wahab. (1990). Encyclopedia of Politics (2nd ed.). Beirut: Arab Foundation for Studies and Publishing. Layla, N. N. (2021). Hadiths on Social Cohesion: A Thematic Hadith Study. Journal of Sharia Sciences and Islamic Studies, 411.

Muhammad, W. S. (2014). Institutionalizing Power and Building the Nation-State: A Case Study of Iraq. (1st ed.) Amman: Academicians for Publishing and Distribution.

Mahmoud, Rustam. (2011). Prospects of the Opposition in the Kurdistan Region of Iraq: p.